
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

توجيهات منهجية في تخريج الأحاديث النبوية في مجال العقيدة الإسلامية

ذ. جلال راغون[1]

إن العقيدة الإسلامية هي الركيزة الأساسية للإسلام، فلا تقبل الأعمال إذا فسدت العقيدة كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَّكْفُرْ بِالِايمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾[2].

وأساس العقيدة الإسلامية كتاب الله تعالى وما ثبت من سنة رسول الله ﷺ. وهذا الأمر مجمع عليه عند أهل السنة والجماعة. قال الإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ في كتاب الله، وما ثبت به النقل من سائر سنته»[3].

فمما تمتاز به كتب العقيدة عند أهل السنة والجماعة، استدلالها بالأحاديث النبوية على القضايا العقدية. فعلى سبيل المثال نجد الإمام الأشعري رحمه الله يستدل في كتابه "رسالة إلى أهل الثغر" بطائفة من الأحاديث النبوية[4]. وإذا انتقلنا إلى الغرب الإسلامي سنجد إماما من كبار أئمة العقيدة في عصره وهو الإمام ابن خمير السبتي رحمه الله (ت.614هـ) يذكر في كتابه "مقدمات المراشد في علم العقائد"[5] عشرات الأحاديث النبوية[6].

1- باحث متخصص في علم الحديث/تطوان-المغرب.

2- سورة المائدة، الآية: 6.

3- رسالة إلى أهل الثغر للإمام أبي الحسن الأشعري، تح عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ط2: 1422هـ، ص:293.

4- انظر فهرس الأحاديث الذي وضعه المحقق ص:365.

5- تحقيق الدكتور جمال علال البختي، ط1: الخليج العربي، تطوان: 1425هـ.

6- انظر فهرس الأحاديث الذي وضعه المحقق ص: 404-407.

ولكن الملاحظة العامة على كتب العقيدة أن كثيرا من مؤلفيها أهمل جانب التوثيق العلمي للنص الحديثي بحيث يُذكر معلقا بدون عزو إلى مصادره بله بيان مرتبته.

وهذا راجع إلى عدم التمكن من علوم الحديث، إذ التفرغ لمعالجة القضايا الكلامية حال بين علماء الكلام والأخذ بالحظ اللازم من علوم الحديث.

ونظرا لخطورة مسلك عدم التثبت من النص الحديثي في الدرس العقدي، أحببت أن أنبه الباحثين في العقيدة إلى ضرورة العناية بهذا الجانب من خلال الإلمام بما لا يعذر الباحث بجهله في مجال توثيق النص الحديثي وذلك من خلال هذه الدراسة التي ستتناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم التخريج.

المبحث الثاني: حكم التخريج.

المبحث الثالث: خمسة توجيهات لحسن القيام بالتخريج.

المبحث الأول: مفهوم التخريج

أ- لغة: من خرَّج الشيء أظهره وأبرزه[1].

فالتخريج إذن الإظهار والإبراز.

ب- اصطلاحا:

عرف التخريج تعريفات متعددة متقاربة في المعنى. فقد عرفه الشيخ أحمد بن الصديق رحمه الله بقوله: «عزو الأحاديث التي تُذكر في المصنفات معلقة غير مسندة ولا معزوة، إلى كتاب أو كتب مسندة، إما مع الكلام عليها تصحيحا وردا وقبولا، وبيان ما فيها من العلل، وإما بالاقتصار على العزو إلى الأصول»[2].

1- المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى وآخرين، المكتبة الإسلامية بتركيا (د ت).

2- حصول التفريج بأصول التخريج، مكتبة طبرية بالرياض ط1، 1414هـ، ص13.

وعرفه الدكتور الطحان بقوله: «هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة»[1].

فالتخريج قائم على عنصرين:

الأول: عزو ونسبة الحديث إلى مصادره.

والثاني: بيان مرتبته من حيث القبول والرد. وهذا العنصر اختياري عند ابن الصديق وليس بلازم، وقد يلجأ إليه عند الحاجة كما عند الطحان.

والحق أن معرفة مرتبة الحديث هي الهدف الأساس من التخريج. فالفائدة العظمى من التخريج هي تمييز صحيح السنـــة من سقيمها. في ضوء ما تقدم يمكن تعريف التخريج بـــ: «عزو الحديث إلى مصادره قصد معرفة مرتبته».

والمقصود بمصادر الحديث المؤلفات التي يروي فيها أصحابها الأحاديث بأسانيدهم. أما المؤلفات التي تذكر فيها الأحاديث بدون أسانيد فهي مراجع للحديث.

وقد يطلق التخريج على إصدار الحكم الحديثي بالصحة أو الضعف على أسانيد مصدر من مصادر الحديث. مثل "ظلال الجنة في تخريج السنة" للشيخ الألباني رحمه الله. فكتاب السنة لابن أبي عاصم هو مصدر من مصادر الحديث حيث يروي فيه مؤلفه الأحاديث بأسانيده. فقام الشيخ الألباني بإصدار أحكامه الحديثية على تلك الأحاديث المسندة، وعدَّ ذلك تخريجا لها كما يستفاد من العنوان. وهذا المعنى للتخريج غير مقصود من دراستنا، وإنما نقصد من التخريج المعنى الآنف الذكر.

والتخريج أصبح علما قائما بذاته، ألفت في بيان قواعده مؤلفات عدة. منها:

- حصول التفريج بأصول التخريج للشيخ أحمد بن الصديق.
- أصول التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور محمد الطحان.
- الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية للدكتور عبد العزيز بن صالح اللحيدان.

1- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، مكتبة المعارف بالرياض، ط2، 1412هـــ، ص10.

- كشف اللثام عن أسرار تخريج أحاديث سيد الأنام للدكتور عبد الموجود عبد اللطيف.
- طرق تخريج الحديث للدكتور سعد بن عبد الله الحميد.
- التأصيل لأصول التخريج للشيخ بكر أبي زيد.

وهذا العلم قائم على مجالين:

الأول: بيان طرق الوقوف على الحديث في مصادره.

والثاني: بيان قواعد دراسة الأسانيد للحكم عليها بالصحة أو الضعف.

والملاحظ أن هذين المجالين تضمنهما التعريف الاصطلاحي للتخريج.

المبحث الثاني: حكم التخريج[1]

بعد أن عرفنا حقيقة التخريج اصطلاحا، فالسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو: هل يجوز للباحث في مجال العقيدة وفي غيره من المجالات أن ينسب الحديث إلى رسول الله ﷺ دون عزو إلى مصدره؟

إذا علمنا أن الأحاديث النبوية فيها الصحيح الثابت عن رسول الله، وفيها الضعيف والمكذوب على رسول الله، اتضح لنا أن إضافة الحديث إلى رسول الله ﷺ إضافة مجردة عن أي عزو، مسألة في غاية الخطورة. إذ قد يترتب عن ذلك الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي ذلك مفسدة عظيمة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمباحث العقيدة. ومن ثم -وحتى لا يشارك الباحث في الاستدلال بالضعيف ونشر الكذب على رسول الله ﷺ-، يتعين عليه القيام بتخريج الحديث.

فاتضح مما تقدم أن الحكم الشرعي للتخريج هو الوجوب. ونعزز هذا الاستنتاج بالأدلة الشرعية الآتية:

1- سبق لي أن بينت هذا الأمر في دراسة بعنوان: "تخريج الأحاديث النبوية فريضة شرعية وأمانة علمية" نشرت بمجلة البيان العدد: 154 جمادى الآخرة: 1421هـ، ص:6-11.

- فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ الآية[1]. فهذا النص ينهانا عن تتبع ما نجهله، ومن ثم فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ دون تخريج فقد قفا ما ليس له به علم، ووقع فيما نهى الله عنه.

- ومن السنة قوله ﷺ: «من حدث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[2]. وقد لخص فقه هذا الحديث الإمام ابن حبان حيث ترجم له بقوله: «ذكر إيجاب دخول النار لمن نسب الشيء إلى المصطفى ﷺ وهو غير عالم بصحته»[3]، وفقه المحدثين في تراجمهم. فمن نسب الحديث إلى رسول الله ﷺ وهو لا يعلم مرتبته فإنه يستحق دخول النار. ومعلوم أن من يستحق ذلك هو تارك الواجب أو مرتكب الحرام.

وليقوم الباحث بواجب التخريج، أقترح عليه اتباع الخطوات المنهجية الآتية:

المبحث الثالث: خمسة توجيهات لحسن القيام بالتخريج

أشير ابتداء إلى أن التخريج له مراتب. فهناك التخريج المطول، وهناك التخريج المتوسط، وهناك التخريج المختصر[4].

والتوجيهات التي سأوردها في هذا المبحث هي من قبيل القيام بالتخريج المختصر الذي يجب على كل باحث القيام به لتبرأ ذمته.

التوجيه الأول: ضرورة الرجوع إلى المصادر، وعدم الاقتصار على الوسائط.

1- سورة الإسراء، الآية: 36.

2- حديث صحيح أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة. وقد أفردته بالدراسة رواية ودراية بعنوان: "وجوب التثبت في نقل السنة" مجلة البيان ع: 125 محرم1419هـ، ص:8-17.

3- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، لابن حبان، تح: محمد علي سونمز وخالص آي ديمر، دار ابن حزم بيروت، ط:1 1433هـ: 492/3.والإحسان في ترتيب صحيح ابن حيان، لابن بلبان الفارسي، تح: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت، ط:2، 1414هـ: 201/1.

4- التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور حاتم بن عارف العوني، ص:11 منشور على الإنترنت (ملتقى أهل الحديث).

أول ما يجب على مخرج الحديث، الرجوع إلى مصادره. والمقصود بالمصادر في هذا المجال -كما تقدم- المؤلفات التي يورد فيها مؤلفها الأحاديث بأسانيدهم. أما المؤلفات التي تذكر فيها الأحاديث بدون أسانيد مؤلفيها فهي مراجع. ومصادر الأحاديث النبوية متعددة متنوعة من حيث منهجية تأليفها. ومما ألف في التعريف بمصادر الحديث:

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للشيخ محمد بن جعفر الكتاني.
- مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام المباركفوري.
- أمهات كتب الحديث ومناهج التصنيف عند المحدثين، للدكتور الحسن العلمي.

فلا غنى للباحث عن الرجوع إلى مثل هذه الكتب ليتعرف على مصادر الحديث النبوي الشريف.

وبما أن دراستنا تتعلق بالمجال العقدي فسنقف وقفة مركزة مع أهم مصادر أحاديث العقيدة.

ولتكون معالجتنا لهذه المسألة معالجة ممنهجة، فسيتم تصنيف هذه المصادر إلى ثلاثة أصناف:

1- كتب التفسير.
2- كتب الحديث.
3- كتب العقيدة.

الصنف الأول: كتب التفسير

يعد القرآن الكريم المصدر الأساس للعقيدة الإسلامية. ومن ثم فإن من أهم مصادر أحاديث العقيدة كتب التفسير بالمأثور المسندة، أي التي يروي فيها مؤلفوها الأحاديث والآثار بأسانيدهم. ومن أهم ما طبع منها:

- تفسير الإمام النسائي صاحب السنن (ت.302هـ)[1]، وبلغت الأحاديث والآثار التي رواها النسائي في تفسيره هذا: (766) حديثا وأثرا[2].

- تفسير الإمام محمد بن جرير الطبري (ت.310هـ)[3] المسمى بـ "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" وهو أهم كتب التفسير بالمأثور «لم يصنف مثله»[4].

- تفسير الإمام ابن أبي حاتم الرازي (ت.327هـ)[5]. وهو «تفسير كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير»[6].

ومما يمكن إدراجه في هذا المجال كتب التفسير الموجودة ضمن بعض كتب الحديث المسندة مثل الصحيحين وجامع الترمذي. فهذه الكتب تتضمن كتابا عنوانه: "كتاب التفسير". ومن البحوث الجديرة بالاهتمام جمع الروايات المتعلقة بالعقيدة الواردة في كتب التفسير، ثم دراستها دراسة نقدية رواية ودراية.

الصنف الثاني: كتب الحديث

تعد السنة النبوية مصدرا أساسيا للعقيدة بعد القرآن الكريم. والمقصود بالسنة في هذا المجال ما صدر عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات قصد التشريع. فكتب

1- مترجم في سير النبلاء للذهبي: 125/14 تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، ط:1، 1403هـ. ولم يذكره الداوودي في طبقات المفسرين، وهذا مما يستدرك عليه. وتفسير النسائي طبع بمكتبة الرشد بالرياض، ط:1، 1410هـ، تح: صبري الشافعي وسيد الجليسي.

2- جهود علماء القرن الرابع في تقرير عقيدة السلف والدفاع عنها للدكتور زيد بن أحمد بن زيد العبلان، ص: 216. رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية أصول الدين بالرياض، 1424هـ.

3- مترجم في سير النبلاء للذهبي: 267/14، وطبقات المفسرين للداوودي: 110/2 دار الكتب العلمية بيروت، ط:1، 1403هـ.

4- سير النبلاء للذهبي: 270/14. وانظر جهود علماء القرن الرابع للعبلان، ص: 209.

5- مترجم في سير النبلاء للذهبي: 263/13، وطبقات المفسرين للداوودي: 285/1.

6- سير النبلاء للذهبي: 264/13. ذكر الدكتور العبلان أن تفسير ابن أبي حاتم طبع في مكتبة دار طيبة بالرياض: ط:1، 1408هـ، تح أحمد الزهراني انظر: جهود علماء القرن الرابع، ص: 217 الهامش: 1.

الحديث النبوي حافلة بالأحاديث المتعلقة بالعقيدة. وهذه الكتب أصناف مختلفة. فمنها ما رتب حسب الكتب أي المواضيع التي تعالجها تلك الأحاديث، ومنها ما رتب حسب الرواة.

1- ما رتب حسب الكتب

وهذا الصنف أنواع، منها:

- الجوامع: وهي الكتب التي يروي فيها أصحابها الأحاديث الواردة في مختلف أبواب الدين، ومن بينها العقيدة. وأشهر هذه الجوامع الصحيحان للبخاري ومسلم، وجامع الترمذي. فعلى سبيل المثال نجد في صحيح البخاري: كتاب الإيمان، وكتاب القدر، وكتاب التوحيد[1].

وافتتح صحيح مسلم بكتاب الإيمان، وتضمن أيضا كتاب القدر. ومما تضمنه جامع الترمذي: كتاب القدر، وكتاب صفة القيامة، وكتاب صفة الجنة، وكتاب صفة جهنم، وكتاب الإيمان. كما توجد أحاديث لها علاقة بقضايا العقيدة، وضعها مؤلفو تلك الجوامع في كتب قد لا يتفطن الباحث لارتباطها ببعض قضايا العقيدة. مثال ذلك كتاب الفضائل في صحيح مسلم، فمن أبواب هذا الكتاب باب في معجزات النبي ﷺ[2]، وباب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين[3]، وباب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته[4].

فللوقوف على مثل هذه الأبواب المرتبطة بالعقيدة يحتاج الباحث «إلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم، فإنهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى»[5].

1- من الرسائل العلمية الهامة والتي لها علاقة بالمباحث العقدية المرتبطة بصحيح البخاري رسالة: "منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال فتح الباري" لمحمد إسحاق كندو، نشرت بمكتبة الرشد بالرياض، ط:1، 1419هـ في 3 مجلدات.

2- صحيح مسلم، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر لبنان: 1403هـ: 1783/4.

3- نفسه: 1790/4.

4- نفسه: 1792/4.

5- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ط:3، 1401هـ.

• السنن: وهي الكتب التي يروي فيها أصحابها أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه[1].

فهذه الكتب وإن كان موضوعها الأساس هو الأحكام العملية، فإنها لا تخلو مما له علاقة بالعقيدة. فعلى سبيل المثال فمن كتب سنن أبي داود كتاب السنة[2] المتضمن لطائفة من الأحاديث المتعلقة بالعقيدة. وفي سنن النسائي نجد كتاب الإيمان وشرائعه[3]. كما نجد في مقدمة سنن ابن ماجة[4] أبوابا مختلفة متعلقة بالعقيدة.

• المصنفات: وهي كتب مرتبة على الأبواب يروي فيها أصحابها الأحاديث المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، والأحاديث الموقوفة على الصحابة والمقطوعة عن التابعين[5].

وأشهر هذه المصنفات مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت.211هـ) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت.235هـ).

أما مصنف عبد الرزاق فلا يوجد فيه كتاب واحد له علاقة مباشرة بالعقيدة. ولكن توجد فيه بعض الأبواب لها علاقة بالقضايا الاعتقادية وإن ذكرت في كتب لها علاقة بالأحكام العملية. فعلى سبيل المثال كتاب الجنائز فمن ضمن أبوابه باب فتنة القبر. وكتاب الأيمان فيه باب الحلف بالقرآن وباب الحلف بغير الله. وهذه الأبواب لها ارتباط ببعض القضايا الاعتقادية.

وأما مصنف ابن أبي شيبة -وهو أشمل من مصنف عبد الرزاق- فنجد فيه كتابا واحدا له علاقة بالعقيدة وهو كتاب الإيمان والرؤية، وذكر فيه بضعة أبواب متعلقة بالإيمان،

1- نفسه ص: 199 بتصرف.

2- سنن أبي داود، تح عزت عبيد الدعاس، دار الحديث بحمص ط:1، 1388هـ: 5/4-129.

3- سنن النسائي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية لبنان ط:3، 1409هـ: 8/93-126.

4- سنن ابن ماجه، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت (د ت): 1/3-98.

5- منهج النقد لعتر ص: 200 بتصرف.

ومعظم الأبواب المتبقية لها علاقة بالرؤية. ولكن نجد أيضا في مصنف ابن أبي شيبة أبوابا مختلفة لها علاقة بالعقيدة ذكرت ضمن كتب متنوعة. فعلى سبيل المثال نجد في كتاب الجنائز: باب في عذاب القبر، وباب في أطفال المسلمين. وفي كتاب الأيمان: باب الرجل يحلف بغير الله. وفي كتاب الطب: باب في تعليق التمائم والرقى، وباب من كره إتيان الكاهن والساحر والعراف، وباب من رخص في تعليق التعاويذ. وفي كتاب فضائل القرآن: باب من قال يشفع القرآن لصاحبه يوم القيامة، وباب من قال القرآن كلام الله. وفي كتاب الفضائل: باب ما أعطى الله تعالى محمدا ﷺ، وأبواب متعلقة بفضائل جماعة من الصحابة. وفي كتاب الجهاد: أبواب في الإمامة. وفي كتاب الفتن: باب ما ذكر في فتنة الدجال.

فهذه نماذج لبعض القضايا الاعتقادية الواردة في مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة.

2- ما رتب حسب الرواة

وهذا الصنف أنواع، منها:

• المسانيد: وهي الكتب التي يروي فيها أصحابها الأحاديث على ترتيب الصحابة[1].

وهي كثيرة من أشهرها مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند أبي داود الطيالسي. وكتب المسانيد تتضمن أحاديث العقيدة ولكنها مفرقة في مسانيد رواتها من الصحابة. ومن ثم قد يصعب على الباحث الوقوف على ضالته إذ يتعين عليه معرفة الصحابي راوي الحديث ثم البحث في مسند ذلك الصحابي.

وهنا وسيلة أخرى للوقوف على أحاديث العقيدة الواردة في المسانيد، وهي الرجوع إلى كتب الزوائد التي جمعت زوائد مجموعة من المسانيد على الكتب الستة. وأشهر كتب الزوائد[2] المتعلقة بالمسانيد:

1- نفسه ص: 201 بتصرف.

2- للوقوف على ما ألف في الزوائد يراجع: علم زوائد الحديث للدكتور خلدون الأحدب، دار القلم بدمشق ط:1، 1413هـ وعلم زوائد الحديث لعبد السلام محمد علوش، دار ابن حزم لبنان ط1: 1415هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي، وهو يتضمن زوائد مسند الإمام أحمد ومسند البزار ومسند أبي يعلى، بالإضافة إلى معاجم الطبراني.

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ البوصيري، وتلك المسانيد هي مسند: أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند ابن راهوية -القسم الموجود منه- ومسند العَدَني، ومسند ابن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث، ومسند أبي يعلى الموصلي الكبير.

- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر.

وتلك المسانيد هي التي تقدمت في إتحاف الخيرة للبوصيري باستثناء مسند ابن راهويه ومسند أبي يعلى. كما أن الحافظ ابن حجر جعل زوائد هذه المسانيد على الكتب الستة ومسند أحمد.

وميزة كتب الزوائد هذه أنها رتبت الأحاديث على الكتب والأبواب، مما يسهل للباحث الوقوف على أحاديث العقيدة الواردة في المسانيد. فعلى سبيل المثال نجد في مجمع الزوائد للهيثمي الكتب الآتية:

كتاب الإيمان، وكتاب القدر، وكتاب علامات النبوة، وكتاب البعث، وكتاب صفة أهل النار، وكتاب أهل الجنة.

ومن الكتب المتضمنة لبعض الأبواب المتعلقة بالعقيدة: كتاب الجنائز، وكتاب التفسير، وكتاب المناقب، وكتاب الأذكار، وكتاب الأدعية، وكتاب التوبة.

• المعاجم: وهي الكتب التي يروي فيها أصحابها الأحاديث على ترتيب شيوخهم، والغالب أن يرتبوا على حروف الهجاء[1]. وأشهر المعاجم هي المعاجم الثلاثة للطبراني: المعجم الصغير، والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه، والمعجم الكبير وهو مرتب على مسانيد الصحابة، مرتبة على حروف المعجم.

1- منهج النقد لعتر، ص: 203 بتصرف.

وزوائد هذه المعاجم الثلاثة على الكتب الستة توجد ضمن "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للحافظ الهيثمي، ومن ثم للوقوف على أحاديث العقيدة الواردة في هذه المعاجم يرجع إلى "مجمع الزوائد".

الصنف الثالث: كتب العقيدة

المقصود بكتب العقيدة الكتب التي ألفت لبيان العقيدة أو بعض جزئياتها انطلاقا من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة التي يذكرها المؤلفون بأسانيدهم.

وكتب العقيدة بهذا المعنى كثيرة يصعب تتبعها والتعريف بها في هذه العجالة. ولكن لا بد من نظرة مجملة عن أهم ما ألف في هذا المجال.

وكتب العقيدة إما شاملة أو خاصة.

فالشاملة وهي التي شملت مختلف قضايا العقيدة، متعددة منها:

- كتب السنة، والمقصود بالسنة في هذا المجال بيان العقيدة الصحيحة التي كان عليها سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، والرد على المخالفين. فمما طبع من هذه الكتب:

1- كتاب السنة لابن أبي عاصم (ت.287هـ)
2- كتاب السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت.290هـ)
3- كتاب السنة للخلال (ت.311هـ)
4- أصول السنة لابن أبي زمنين (ت.378هـ)

- كتب الشريعة، والمقصود بالشريعة في هذا المجال بيان طريقة أهل السنة والجماعة في الاعتقاد. وهذا من باب إطلاق العام على الخاص: إذ الشريعة عقيدة وأحكام، فأطلقت الشريعة هنا على الجزء الأهم. ومما طبع من هذه الكتب:

1- كتاب الشريعة للآجري (ت.360هـ).

2-الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة العكبري (ت.387هـــ).

ومن الكتب الشاملة أيضا:

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي (ت.418هـــ).

وأما الكتب الخاصة التي عالجت قضية من قضايا العقيدة، فهي أيضا متعددة، نقتصر على ذكر نماذج لها:

- كتب التوحيد، وهي التي تعالج قضايا الإلهيات، منها:

1- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمة (ت.311هـــ).

2- كتاب التوحيد، لابن منده (ت.395هـــ).

ومن الكتب المتعلقة بالصفات: -كتاب الصفات للدراقطني (ت.385هـــ). -الأسماء والصفات للبيهقي (ت.458هـــ).

- كتب الإيمان، وهي التي تعالج حقيقة الإيمان وزيادته ونقصانه وغير ذلك من مباحثه، ومن هذه الكتب:

1- كتاب الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت.224هـــ).

2- كتاب الإيمان، لأبي عمر العدني (ت.243هـــ).

3- كتاب الإيمان، لابن منده (ت.395هـــ).

4- شعب الإيمان، أو الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (ت.458هـــ) وهو أشملها، ويشمل الشعب الاعتقادية والشعب العملية. والمطلوب في مجال العقيدة الاقتصار على الشعب الاعتقادية مثل شعب الإيمان بالله، والملائكة، والقرآن، والقدر، والرسل، واليوم الآخر، والحشر، والبعث، والجنة، والنار.

• كتب الدلائل، وهي التي تعالج معجزات النبي ﷺ ودلائل صدق نبوته. وهذا جانب من جوانب مبحث النبوات. ومن هذه الكتب:

1- دلائل النبوة، لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت.301هـ).

2- دلائل النبوة، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت.430هـ).

3- دلائل النبوة، للبيهقي (ت.458هـ) وهو أوسعها.

• كتب في بعض المباحث العقدية:

1- الرؤية، للدارقطني.

2- كتاب النزول، له أيضا.

3- البعث والنشور، لأبي بكر بن أبي داود (ت.316هـ).

4- عذاب القبر وسؤال الملكين، للبيهقي.

5- كتاب البعث والنشور، له أيضا.

• كتب الردود: وهي كتب أفردت للرد على أصحاب الأهواء والبدع العقدية. ومن هذه الكتب:

1- رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المرِّيْسي العنيد، والإمام الدارمي هذا هو صاحب المسند الكبير (ت.280هـ)[1] وليس هو الدارمي صاحب السنن واسمه عبد الله بن عبد الرحمان (ت.255هـ)[2].

2- الرد على الجهمية، له أيضا.

3- الرد على الجهمية، لابن منده (ت.395هـ).

فهذه إذن لمحة عن مصادر العقيدة التي تذكر فيها الأحاديث والآثار بأسانيد مؤلفيها. وموضوع تتبع مصادر العقيدة والتعريف بها جدير بالبحث والتأليف.

1- مترجم في سير النبلاء للذهبي: 319/13.

2- مترجم في سير النبلاء للذهبي: 224/12.

فعلى الباحث الرجوع إلى مصادر العقيدة لينقل منها مبتغاه من الأحاديث والآثار. والأمر أصبح ميسورا إذ معظم تلك المصادر وضع لها فهارس لأطراف الأحاديث والآثار مما سهل الاستفادة منها.

وليحذر الباحث من الاقتصار على الوسائط في النقل كالاعتماد على المراجع أو مواقع الإنترنت أو الأقراص المدمجة المتضمنة للموسوعات الحديثية. فالنقل من الوسائط قد يوقع صاحبه في أخطاء فاحشة.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في شرح العقيدة الطحاوية للإمام ابن أبي العز الدمشقي حيث قال: «وفي الصحيح (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها)»[1].

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط معلقا عليه: «هذا يوهم أنه في أحد الصحيحين وليس هو في واحد منهما، وإنما هو حديث حسن بشواهده أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي...»[2].

وقد وقع الإمام ابن أبي العز في أوهام أخرى من هذا القبيل[3] ومن أسباب ذلك نقله بالواسطة كما نبه على ذلك الشيخ شعيب الأرناؤوط[4]. ويبدو لي أن واسطته الأساسية كتب شيخه الحافظ ابن كثير مثل البداية والنهاية[5].

التوجيه الثاني: ترتيب المصادر بحسب أهميتها أو أقدميتها.

1- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز، تح شعيب أرناؤوط، مؤسسة الرسالة لبنان ط:11، 1418هـ: 2/411-412.

2- تعليقه على شرح العقيدة الطحاوية: 2/411 رقم:5.

3- انظر على سبيل المثال: 2/386 رقم 2 و2/428 رقم2، و2/443 رقم 2، و2/455 رقم 1، و2/510 رقم 1، و2/682 رقم 3، و2/693 رقم 1، و2/710 رقم 2، و2/733 رقم 2.

4- مقدمة التحقيق: 1/122.

5- ذكر ابن أبي العز كتاب شيخه هذا في 1/277-278 من شرحه للطحاوية.

بعد الوقوف على المصادر التي ورد فيها الحديث موضوع البحث، يتعين على الباحث ترتيبها ترتيبا ممنهجا ليتم العزو إليها وفق ذلك الترتيب.

والمتتبع لمنهجية علماء الحديث في تخريجهم للأحاديث، يلاحظ أهم يتبعون طريقتين في ترتيب المصادر:

الأولى ترتيبها حسب مكانتها وشهرتها.

والثانية ترتيبها حسب أقدميتها.

فبالنسبة للطريقة الأولى فأصح وأشهر مصادر الحديث الصحيحان للبخاري ومسلم. فإذا رويا الحديث فالعزو إليهما مقدم على غيرهما. لأن العزو إليهما يفيد صحة الحديث.

ومن القصور في التخريج أن يعزى الحديث إلى غير الصحيحين، وهو مخرج فيهما أو أحدهما. وقد نبه على هذا التقصير الحافظ ابن القطان الفاسي أثناء تتبعه لأوهام الحافظ عبد الحق الإشبيلي في هذا المجال. من ذلك عزوه حديث «يا أبا عمير ما فعل النغير» إلى أبي داود وهو في الصحيحين[1].

ويزداد الأمر قبحا أن يعزى الحديث إلى مصدر متأخر في الرتبة روي فيه الحديث بإسناد ضعيف، وهو مخرج في الصحيحين أو أحدهما[2].

ويلحق البعض بالصحيحين في المرتبة موطأ مالك[3].

وفي المرتبة الثانية تأتي السنن الأربعة مرتبة على الشكل الآتي: سنن أبي داود ثم سنن الترمذي ثم سنن النسائي ثم سنن ابن ماجه.

1- بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي، تح الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، ط:1، 1418هـ: 2/362-363 رقم: 364، وذلك ضمن باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها ومتناولها أقرب وأشهر: 2/339-366.

2- انظر مثالا لذلك في بيان الوهم والإيهام: 2/356-357 رقم: 357.

3- منهج النقد لعتر، ص: 250-251.

ثم تأتي المصـــادر التي اشترط أصحابها الصحة وانْتُقِد الكثير من أحاديثها وهي صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان والمستدرك للحاكم.

ثم تأتي بقية المصادر التي لم يشترط أصحابها الصحة مثل المسانيد والمصنفات والمعاجم.

وأما الطريقة الثانية فمبنية على معرفة طبقة أصحاب المصادر، ومن ثم ترتيب تلك المصادر حسب طبقة مؤلفيها. فقد يروي المتأخر الحديث من طريق المتقدم، فيتم التنبيه على ذلك أثناء العزو فيقال مثلا: روى الحديث مالك في الموطأ ومن طريقه رواه البخاري في صحيحه. وما أكثر الأحاديث التي رواها البخاري في صحيحه من طريق الإمام مالك.

ومن الملاحظ أن بعض المشتغلين بالتخريج لم يراع هذا الترتيب في تخريجه لا الترتيب الأول الذي يراعي مرتبة المصادر، ولا الترتيب الثاني الذي يراعي أقدمية المصادر. ومن هؤلاء الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه لأحاديث شرح الطحاوية لابن أبي العز.

ومن أمثلة ذلك:

- تقديمه في العزو الحاكم على أبي داود[1].
- تقديمه لتاريخ بغداد والبغوي على أبي داود والترمذي وابن ماجه[2].
- تقديمه ابن السني على البخاري في الأدب المفرد[3].
- تقديمه النسائي على أبي داود[4].
- تقديمه أبا نعيم والبغوي وابن منده على أبي داود والترمذي والنسائي[5].
- تقديمه ابن ماجه على الترمذي[6].

1- شرح العقيدة الطحاوية: 91/1، رقم: 3.
2- نفسه: 384/2، رقم: 2.
3- نفسه :397/2، رقم 2.
4- نفسه: 439/2، رقم 4.
5- نفسه: 440/2، رقم 2.
6- نفسه: 483/2، رقم 3.

- تقديمه البيهقي على ابن حبان[1].
- تقديمه مسلما على البخاري[2].
- تقديمه الطحاوي في مشكل الآثار على أحمد في المسند[3].

التوجيه الثالث: نقل متن الحديث كما هو في مصدره.

مما ينبغي على الباحث مراعاته في التخريج ذكر متن الحديث كما هو في مصادره. وهذا من مستلزمات الأمانة العلمية. وليتحقق ذلك فلا بد من الرجوع إلى المصادر وعدم النقل بالوسائط. إذ النقل بالواسطة قد يترتب عليه عدم مطابقة اللفظ لمصدره.

ومن أمثلة عدم مطابقة اللفظ لمصدره حديث: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» عزاه بهذا اللفظ ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية[4] للبخاري. والشطر الأخير: «وعلمه التأويل» لم يرد عند البخاري الذي أخرج الحديث في أربعة مواضع من صحيحه:

1- كتاب العلم باب قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب» عن ابن عباس قال: ضمني رسول الله ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب»[5].

2- كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء، عن ابن عباس أن النبي ﷺ دخل الخلاء فوضعت له وضوءا، قال: من وضع هذا؟ فأخبر فقال: «اللهم فقهه في الدين»[6].

3- كتاب فضائل الصحابة باب ذكر ابن عباس عنه من طريقين، لفظ أولهما: «اللهم علمه الحكمة»[7] ولفظ ثانيهما: «اللهم علمه الكتاب»[8].

1- نفسه: 542/2، رقم 3.

2- نفسه: 561/2، رقم: 1 و316/2، رقم: 6.

3- نفسه 704/2، رقم: 2.

4- 254/1.

5- صحيح البخاري ضمن الفتح، دار الفكر (د ت): 169/1، رقم: 75.

6- نفسه 244/1، رقم: 143.

7- نفسه 100/7، رقم: 3756.

8- نفسه.

4- افتتاح كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة عن ابن عباس قال: ضمني إليه النبي ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب»[1]. وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس عنه ولفظه: «اللهم فقهه»[2].

فقوله ﷺ: «وعلمه التأويل» لم يرد في الصحيحين. وهذا ما نبه عليه الحميدي في الجمع بين الصحيحين[3]. ووافقه الحافظ في الفتح[4].

وممن أخرج الحديث بهذه الزيادة أحمد في المسند[5] وابن أبي شيبة في المصنف[6] وصححه وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة[7].

وفي حالة وجود اختلاف بين ألفاظ الحديث في مصادره المختلفة -كما في المثال السابق- فيتعين على الباحث التنبيه على ذلك[8]. فمثلا حديث «اللهم فقهه في الدين» نقول: أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري وورد عنده بألفاظ أخرى، واقتصر مسلم على شطره الأول «اللهم فقهه»، ولم يرد عندهما زيـــادة «وعلمه التأويل» وهي عند أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح.

التوجيه الرابع: استعمال العبارات المناسبة لعزو الحديث إلى مصدره.

مما ينبغي على الباحث مراعاته في التخريج، استعمال المصطلحات العلمية المناسبة للعزو إلى المصادر.

1- نفسه: 245/13 رقم: 7270.

2- صحيح مسلم، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر لبنان: 1403هـ: 1927/4، رقم: 2477.

3- فتح الباري لابن حجر: 170/1.

4- نفسه.

5- مسند أحمد، دار الدعوة بإسطنبول ودار سحنون بتونس ط2:، 1413هـ ضمن موسوعة السنة: 328/1 و335.

6- مصنف ابن أبي شيبة، بتعليق سعيد اللحام، دار الفكر بيروت ط:1، 1409هـ: 520/7، كتاب الفضائل باب ما ذكر في ابن عباس.

7- سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف بالرياض ط:1، 1416هـ: م: 6 ق1 رقم: 2589.

8- الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، لعبد العزيز اللحيدان، ص: 79-84.

فعليه أن يقول مثلا: أخرج الحديث فلان في كتابه كذا، أوخرجه، أو رواه.

فهذه الصيغ تدل على أن صاحب المصدر روى الحديث بإسناده.

وهناك من أهل العلم من يفرق بين (أخرج) و(خرَّج)[1]. فأخرج الحديث بمعنى رواه بإسناده. وخرَّج الحديث بمعنى عزاه إلى مصدره. فيقال: خرج أحاديث كتاب فلان، ولا يقال أخرجها.

وهناك من أهل العلم من لا يفرق بينهما، فأخـــرج الحديث وخرجه بمعنى رواه بإسناده.

وممن استعمـــل خـــرج بهذا المعنى الحافـــظ ابن القطـــان الفـــاسي[2]، والشيخ أحمد ابن الصديق[3].

وإذا اضطر الباحث إلى النقل من المراجع بحيث تعذر عليه الوقوف على مصدر الحديث، فليستعمل حينئذ العبارات المناسبة لذلك. كأن يقول: أورد الحديث أو ذكره فلان عازيا إياه إلى مصدره. مثال ذلك حديث أخرجه اين خزيمة في القسم الذي لم يصلنا من صحيحه، وقد تيسر للحافظ ابن حجر الوقوف عليه وذكره في كتابه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" فننقله حينئذ من هذا المرجع قائلين: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه فيما عزاه إليه الحافظ ابن حجر في الإتحاف. أو ذكره ابن حجر في الإتحاف عازيا إياه إلى صحيح ابن خزيمة.

ومن الأخطاء التي يقع فيها البعض في هذا المجال الخلط بين المصطلحات، بحيث لا يميز بين المصطلح المناسب في العزو إلى المصدر، والمصطلح المناسب في العزو إلى المرجع.

1- حصول التفريج لابن الصديق، ص: 13-15.

2- بيان الوهم والإيهام: 342/2.

3- الهداية في تخريج أحاديث البداية، تح يوسف المرعشلي وعدنان شلاف، عالم الكتب بيروت، ط:1، 1407هـ: 108/1 و110 و111 و137 و139 و140 و153 وذلك على سبيل المثال.

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الشيخ شعيب الأرناؤوط معلقا على حديث ذكره ابن أبي العز في شرحه للطحاوية قائلا: «أخرجه ابن هشام وابن جرير بغير سند»[1].

فالملاحظ أنه استعمل عبارة (أخرجه) فيما ذكر بغير سند. وتلك العبارة إنما تستعمل فيما يذكر بالإسناد. والعبارة الصحيحة المناسبة لهذا التخريج أن يقول: «ذكره أو أورده ابن هشام وابن جرير بغير سند».

التوجيه الخامس: بيان مرتبة الحديث من حيث القبول والرد.

ثمرة التخريج معرفة مرتبة الحديث من حيث القبول والرد، ليحتج بالمقبول ويرد المردود.

والحكم على الحديث بالصحة أو الضعف مسألة في غاية الصعوبة والخطورة، لا يقبل عليها إلا من كان أهلا لها من أهل هذا الشأن. أما غير المختص فالمطلوب منه بذل الوسع للوقوف على أحكام أئمة النقد المتعلقة بالحديث مجال التخريج. قال الحافظ ابن حجر في هذا السياق: «فسبيل من أراد أن يحتج بحديث من السنن أو بأحاديث من المسانيد واحد، إذ جميع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة. فهذا المحتج إن كان متأهلا لمعرفة الصحيح من غيره، فليس له أن يحتج بحديث من السنن من غير أن ينظر في اتصال إسناده وحال رواته. كما أنه ليس له أن يحتج بحديث من المسانيد حتى يحيط علما بذلك. وإن كان غير متأهل لدرك ذلك فسبيله أن ينظر في الحديث إن كان خرج في الصحيحين أو صرح أحد من الأئمة بصحته فله أن يقلد في ذلك. وإن لم يجد أحدا صححه ولا حسنه فما له أن يقدم على الاحتجاج به فيكون كحاطب ليل فلعله يحتج بالباطل وهو لا يشعر»[2]. فهذا نص هام ينير الطريق أمام الباحث غير المختص في الحديث، فسبيله هو

1- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز بتخريج شعيب الأرناؤوط: 102/1 رقم 1.

2- النكت على كتاب ابن الصلاح، تح ربيع بن هادي، دار الراية بالرياض، ط: 4، 1417هـ: 449/1.

البحث عن أقوال المحدثين في الحديث تصحيحا وتضعيفا. وهذا يتطلب منه نوعا من الخبرة والدراية بأهم المصادر والمراجع المتضمنة لتلك الأحكام.

فعلى سبيل المثال فمن المصادر الحديثية التي اعتنى أصحابها بالكلام على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا جامع الترمذي ومسند البزار وسنن البيهقي. ومن المراجع الهامة في هذا المجال كتب الزوائد للهيثمي وابن حجر والبوصيري فإنها تتضمن أحكام هؤلاء الحفاظ على الأحاديث الواردة في تلك الكتب.

ومن المراجع أيضا التي تتضمن أحكام أئمة الحديث على طائفة من الأحاديث النبوية كتب التخريج[1] والملاحظ قلة التآليف في مجال تخريج الأحاديث المذكورة في كتب العقيدة. فقد اقتصـــر كل من المباركفوري[2] وابن الصديق[3] على ذكر كتابين فقط، الأول للسيوطي (ت.911هـــ) ويتعلق بتخريج أحاديث "شرح التفتزاني على العقائد النسفية"، والثاني لعلي بن سلطان القاري الهروي (ت.1014هـــ) وعنوانه "فوائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد"[4] أي العقائد النسفية. وقد قام مجموعة من الباحثين بتتبع أحكام الحافظ ابن حجر الحديثية على الأحاديث الواردة في كتبه المطبوعة ونشروهـــا تحت عنوان: "موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية" في ستة مجلدات. ومن هذا القبيل ما قام به الشيخ سليم الهلالي في كتابه "الجامع المفهرس لمصنفات الألباني" الذي فهرس فيه الأحاديث الواردة في مؤلفات الألباني المطبوعة، مما يسهل للباحث الوقوف على أحكام الشيخ الألباني المتعلقة بتلك الأحاديث.

1- انظر طائفة منها في مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري، دار الكتب العلمية لبنان ط:1، 1410هـــ، ص: 221-227. وحصول التفريج لابن الصديق، ص: 27-35.

2- مقدمة تحفة الأحوذي، ص: 226.

3- حصول التفريج، ص: 33.

4- ذكر هذا العنوان الشيخان عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض في مقدمة تحقيقهما للتلخيص الحبير لابن حجر، دار الكتب العلمية، لبنان: 1/60.

ولو تُتُبِّعَت أحكام المحدثين على الأحاديث عبر العصور المختلفة، وجمعت في موسوعة شاملة لخُدِمت السنة خدمة جليلة. وعلى الباحث أن يتصف بالأمانة العلمية بأن ينسب الحكم على الحديث إلى صاحبه، كأن يقول مثلا: روى الحديث ابن ماجه في سننه وصحح إسناده الحافظ البوصيري في مصباح الزجاجة. أما أن يستفيد الباحث الحكم من غيره ولا يبين ذلك، فتدليس قبيح يتنافى مع الأمانة العلمية.

أرجو في ختام هذه الدراسة أن تكون هذه التوجيهات خطوة لحسن تعاملنا مع الأحاديث النبوية، والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي، تح شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت، ط2: 1414هـ.
- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، لمحمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ط2: 1412هـ.
- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي، تح الحسين آيت سعيد، دار طيبة بالرياض، ط1: 1418هـ.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، دار الكتب العلمية لبنان 1410هـ.
- التخريج ودراسة الأسانيد، لحاتم بن عارف العوني، منشور على الإنترنت (ملتقى أهل الحديث).
- التلخيص الجسير، لابن حجر، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية لبنان ط1: 1419هـ.
- جهود علماء القرن الرابع في تقرير عقيدة السلف والدفاع عنها، للدكتور زيد بن أحمد بن زيد العبلان، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كلية أصول الدين بالرياض 1424هـ منشورة على الإنترنت.
- حصول التفريج بأصول التخريج، لأحمد ابن الصديق، مكتبة طبرية بالرياض ط1: 1414هـ.
- رسالة إلى أهل الثغر، لأبي الحسن الأشعري، تح عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ط2: 1422هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، م6 ق1، مكتبة المعارف بالرياض ط1: 1416هـ.

- السنن، لأبي داود، تح عزت عبيد الدعاس، دار الحديث بحمص ط1: 1388هـ.
- السنن، للنسائي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية لبنان ط3: 1409هـ.
- السنن، لابن ماجه، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت (د ت).
- سير الأعلام النبلاء، للذهبي، تح شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة لبنان ط1: 1413هـ.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تح شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة لبنان ط11: 1418هـ.
- صحيح البخاري، ضمن فتح الباري، دار الفكر (د ت).
- صحيح مسلم، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر لبنان 1403هـ.
- طبقات المفسرين، للداوودي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1: 1403هـ.
- الطرق العلمية في تخريج الأحاديث النبوية، لعبد العزيز اللحيدان منشور على الإنترنت.
- علم زوائد الحديث، للدكتور خلدون الأحدب، دار القلم بدمشق ط1: 1413هـ.
- علم زوائد الحديث، لعبد السلام محمد علوش، دار ابن حزم لبنان ط1: 1415هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، دار الفكر (دت).
- مجلة البيان، الصاردة عن المنتدى الإسلامي:
  - وجوب التثبت في نقل السنة، لجلال راغون، العدد 125 محرم 1419هـ.
  - تخريج الأحاديث النبوية فريغة شرعية وأمانة علمية، له أيضا، العدد 154 جمادى الآخرة 1421هـ.
- المسند، لأحمد بن حنبل، دار الدعوة بإسطنبول ودار سحنون بتونس ط2: 1413هـ ضمن موسوعة السنة.
- المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، لابن حبان، تح محمد علي سونمز وخالص أي ديمر، دار ابن حزم لبنان ط1: 1433هـ.
- المصنف، لابن أبي شيبة، تعليق سعيد اللحام، دار الفكر بيروت ط1: 1409هـ.
- المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين، المكتبة الإسلامية بتركيا (د ت).
- مقدمات المراشد في علم العقائد، تح الدكتور جمال علال البختي، الخليج العربي بتطوان، ط1: 1425هـ.
- منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري، لمحمد إسحاق كندو، مكتبة الرشد بالرياض، ط1: 1419هـ.

- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، ط3: 1401هـــ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تح ربيع بن هادي، دار الراية بالرياض، ط4: 1417هـــ.
- الهداية في تخريج أحاديث البداية، لأحمد بن الصديق، تح يوسف المرعشلي وعدنان شلاف، عالم الكتب بيروت، ط1: 1407هـــ.